العرب
الثلاثاء 2021/08/24
السنة 44 العدد 12158

أرض الصومال تقاوم التوسع السريع للصين في أفريقيا

واشنطن - شكل فتح مكاتب تمثيلية لتايوان في أرض الصومال ضربة للجهود الصينية لمواصلة اختراق أفريقيا ضمن مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقها الرئيس الصيني شين جين بينغ في عام 2013، وكشفت أيضا عن غياب تام للولايات المتحدة الباحثة عن مواجهة النفوذ المتنامي لبكين في أماكن مختلفة حول العالم.

وعلى الرغم من الضغوط الصينية التي مورست على هرجيسا لفرملة التقارب مع تايوان، إلا أن أرض الصومال واصلت في عملية تعزيز علاقاتها مع البلد الآسيوي الذي يعيش على وقع نزاع مستمر مع بكين.

وتنظر كل من أرض الصومال وتايوان إلى تطوير علاقاتهما على أنها نقلة نوعية ستكون لها تداعيات على منطقة القرن الأفريقي والمنطقة ككل في إطار مواجهة التمدد الصيني في القارة السمراء عبر المشاريع الاقتصادية والتنموية.

ولم تخف الولايات المتحدة ترحيبها بجهود التقارب بين أرض الصومال وتايوان، لكنها بقيت في خانة الترحيب من دون القيام بخطوات لدعم هرجيسا سياسيا واقتصاديا بصورة تعزز من مكانتها أمام الضغوط الصينية.

ويقول روبرت أوبراين مستشار الأمن القومي الأميركي السابق في تقرير نشرته مجلة "ناشونال إنتريست" الأميركية، إن اعتراف بلاده بجمهورية أرض الصومال كدولة مستقرة وديمقراطية يعد خطوة أساسية لوقف المد المتصاعد للحزب الشيوعي الصيني في القارة السمراء.

روبرت أوبراين

الاعتراف الأميركي بأرض الصومال مهم لوقف المد الصيني

وتركز واشنطن جهودها ضمن خطط إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لمواجهة الخطر الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ويؤكد أوبراين، الذي شغل منصبه في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، أن جمهورية أرض الصومال ظلت تقاوم التوسع السريع للصين في أفريقيا من خلال مبادرة "الحزام والطريق" دون أن يلاحظها أحد تقريبا خلال فترة تفشي وباء كورونا.

وقررت أرض الصومال بعد أشهر من الضغوط الصينية فتح سفارة لتايوان في العاصمة هرجيسا. كما أن هناك في تايوان حاليا برنامجا للمنح الدراسية لطلاب أرض الصومال يعمل على مساعدتهم على الدراسة في تايبيه. وتتدفق المساعدات التايوانية إلى أرض الصومال لمساعدتها في مشاريع الطاقة والزراعة ورأس المال البشري.

ويوضح أوبراين أنه غالبا ما يكون من الصعب على الدول النامية، بما في ذلك تلك الموجودة في أفريقيا، مقاومة الإغراءات الاقتصادية الخاصة بالقروض والاستثمارات الصينية. إذ تقوم حكومة الصين بضخ الأموال في أفريقيا، في محاولة منها لتأمين الطاقة والمواد الخام في المستقبل.

وغالبا ما تنحّي الحكومات جانبا في تلك المناطق مخاوفها من الصين بشأن عمليات "الإقراض المجحف" والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان و"دبلوماسية الذئب المحارب" لتوفير احتياجات سكانها اليائسين.

ويقول أوبراين إنه "عندما تقف دولة نامية في وجه الصين وترفض مساعداتها، يتعين على الولايات المتحدة بذل كل جهد لمساعدتها على النجاح، ولاسيما في الجغرافيا الحيوية من الناحية الاستراتيجية".

ويرى المستشار السابق للأمن القومي الأميركي أن أرض الصومال تعتبر واحدة من تلك الدول التي تستحق مساعدة الولايات المتحدة، وإنه على عكس دولة الصومال الفاشلة عمليا، والتي تقع في الجنوب، فإن أرض الصومال تعتبر مزدهرة. وتتسم بالسلم على مدى ثلاثين عاما منذ إعلان استقلالها، كما أن لديها نظام ديمقراطي فعال، وتدير قوات الشرطة الخاصة بها، وتصدر أيضا العملة وجوازات السفر الخاصة بها.

وفي حالة تمتع أرض الصومال المستقلة بدعم الولايات المتحدة، فإنها ستظهر لباقي الدول أن هناك بديلا لمبادرة "الحزام والطريق" الصينية في شرق أفريقيا، حسب أوبراين.

وحددت بكين منطقة شرق أفريقيا ضمن المناطق المهمة لتنافس القوى العظمى من خلال إنشاء أول قاعدة عسكرية خارجية لها في دولة جيبوتي المجاورة.

وتشكلت جمهورية أرض الصومال من الإقليم الشمال الصومالي. وتتألف من ست محافظات ومساحتها 137 ألف كيلومتر مربع، تحدها إثيوبيا من الجنوب والغرب وجيبوتي من الشمال الغربي وخليج عدن من الشمال وولاية بونتلاند الصومالية من الشرق ويبلغ عدد السكان أربعة ملايين من القبائل المختلفة التي تشكل كتلة بشرية متجانسة.

وموقع أرض الصومال جنوب جيبوتي مباشرة على شريان رئيسي للتجارة البحرية وتحديدا عند مضيق باب المندب وله أهمية جيوسياسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلفائها. كما من شأن أرض الصومال أن تكون شريكا مهما في الحرب القائمة ضد الإرهابيين في المنطقة.

ويقول أوبراين إن الأسس القانونية والدبلوماسية للاعتراف بأرض الصومال قوية. ومن نواح كثيرة، فإن ما نعتبره اليوم صومال حديثا هو بناء مصطنع، حتى بمعايير أفريقيا ما بعد الاستعمار. وكانت أرض الصومال تخضع لسيطرة البريطانيين منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن الماضي، وصارت في النهاية مستعمرة بريطانية رسمية.

وبعد استقلالها عن المملكة المتحدة في عام 1960، اعترفت 35 دولة بجمهورية أرض الصومال الجديدة. وقد كانت الدولة واحدة من أول خمس عشرة دولة في القارة تحصل على حريتها خلال "عام أفريقيا" الشهير.

وكمسألة من مسائل القانون الدولي، فقد كانت أرض الصومال، وظلت بعد الاستقلال، منفصلة تماما عن مستعمرة الصومال الإيطالية، التي صارت في ما بعد دولة الصومال. وقد تم ضم المستعمرتين السابقتين الجارتين، سويا في دولة واحدة فقط، بعد أن حصلت كل منهما على استقلالها من القوى الاستعمارية المختلفة.

وقد انتهك النظام في مقديشو، على مر السنين، حقوق الإنسان في أرض الصومال على نطاق واسع. وقد استمرت عقود من التمييز والقمع والإبادة الجماعية في الصومال ضد أرض الصومال منذ استقلال المستعمرة.

أرض الصومال تبحث عن اعتراف أميركي

أقرب إلى إيران أبعد من لبنان

خطر العقوبات.. حزب الله يثقل كاهل لبنان بسفن النفط الإيرانية

هل البلد بحاجة إلى مساعدات خارجية تعمق أزماته الداخلية

لم يتوان خبراء في التحذير من التداعيات السلبية التي يمكن أن تخلفها استعانة حزب الله بالنظام الإيراني لتلافي النقص الحاد الذي يشهده قطاع المحروقات في لبنان، بالإضافة إلى تمهيد الحزب الطريق أمام الشركات الإيرانية للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية، وهو ما يجعل لبنان مرتهنا بأجندة طهران في الشرق الأوسط.

بيروت - يدخل لبنان فعليا في معركة جديدة لا تقل ضراوة عن سابقاتها مع تنفيذ حزب الله خططه لجلب النفط الإيراني بحجة تعويض النقص في السوق المحلية، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام النداءات المتنامية التي تحذّر من خطورة تلك الخطوة على لبنان داخليا وخارجيا.

ويعيش البلد على وقع أزمة اقتصادية حادة منذ أكثر من عامين وسط انسداد الأفق السياسي على صعيد التشكيل الحكومي والانفجارين في بيروت -انفجار العام الماضي وانفجار عكار مؤخرا- وتداعياتهما على الوضع الأمني الداخلي.

ولا تخفي الأطراف السياسية الفاعلة في لبنان خشيتها من التداعيات السلبية المدمرة للاقتصاد الوطني التي ستترتب على قرار حزب الله جلب سفن نفطية إيرانية، خاصة في ضوء إمكانية فرض عقوبات أميركية على البلد الغارق في الأزمات.

ويقول مراقبون إن مراهنة أمين عام حزب الله حسن نصرالله على إيران لسد الاحتياجات اللبنانية من المحروقات غايتها التنفيس عن الداعم الرئيسي للحزب في طهران وأيضا وضع لبنان رهينة في دائرة النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

وبشّر أمين عام حزب الله بأن لبنان يمكنه الاستعانة بشركات إيرانية للتنقيب عن النفط في المياه الإقليمية اللبنانية واستخراجه. وبدا ذلك التصريح للبعض "شعبويًا" يستهدف إيصال رسائل إلى إسرائيل، لكنه لا يقل خطورة من ناحية تسليم لبنان إلى إيران على طبق حسب رأي آخرين.

وسيفتح وصول السفن الإيرانية فصلا جديدا من فصول الأزمة المالية التي فشلت الدولة اللبنانية وأطراف الحكم -ومنها حزب الله- في علاجها في ظل نقص الوقود الحاد، والذي يعود جزء أساسي منه إلى عمليات التهريب عبر الحدود والاحتكار وسوء الإدارة من طرف الأطراف السياسية الحاكمة.

وتتجه الأنظار في لبنان إلى السفينة الإيرانية المحملة بالوقود، التي وعد أمين عام حزب الله بالمزيد من السفن المشابهة لها في حال مرت بسلام عبر البحر المتوسط إلى البلد.

وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده الاثنين أن بلاده على استعداد لشحن المزيد من الوقود إلى لبنان إذا اقتضت الضرورة، وذلك بعد يوم من تصريح نصرالله الذي تحدث فيه عن أن المزيد من سفن النفط الإيراني ستبحر قريبا.

وتقول وكالة نور للأنباء -وهي وكالة إيرانية شبه رسمية- إن "شحنات الوقود الإيرانية للبنان اشتراها رجال أعمال شيعة لبنانيون". وقال خطيب زاده إن بلاده مستعدة لأن تبيع للحكومة اللبنانية المزيد من الوقود.

وقبيل إعلانه الأخير تحدث أمين عام حزب الله مرارا عن عقوبات أميركية وفرْض حصار خارجي على لبنان، إلى جانب الأزمة الداخلية وفشل معالجتها، لكنه يرفض تحميل الحزب مسؤولية الأزمات المتفاقمة على المستويين السياسي والاقتصادي في البلد منذ أكثر من عامين.

ويقول خبراء إن وصول السفينة الإيرانية قد يستغرق ما بين ثمانية واثنى عشر يوما في حال سلكت خط قناة السويس، وأربعين يوما إن اتخذت قسرا طريق الرجاء الصالح جنوب أفريقيا ومنه إلى مضيق جبل طارق.

تبعات سياسية

ينظر إلى خطوة حزب الله على أن لها تبعات سياسية تتعلق بالوضع اللبناني وعدم تحمل البلد تداعيات الوقوع في دائرة العقوبات الغربية، خاصة في ظل الانهيار الاقتصادي الذي أطاح بالعملة الوطنية ووجود أربعة من كل خمسة أشخاص في لبنان تحت خطر الفقر.

ورأى رئيس تيار المستقبل ورئيس الوزراء السابق سعد الحريري أن سفن الدعم الإيرانية ستحمل معها إلى اللبنانيين مخاطر وعقوبات، كما اتهم طهران بالعمل على تعطيل تأليف الحكومة بهذه الخطوة.

أما رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع فقد اعتبر أن ما يقوم به حزب الله غير قانوني دوليا ويعرّض لبنان لكارثة حقيقية، متخوفا من إمكانية أن يصادر الحزب القرار الاقتصادي للبلاد، بعدما صادر سابقا القرارين العسكري والأمني.

وكتبت لينا الخطيب، الباحثة اللبنانية ومديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد تشاتام هاوس الملكي البريطاني للشؤون الدولية، أن حزب الله يتمتع بالسيطرة الفعلية على الحدود مع سوريا ويستخدم ميناء بيروت للتجارة غير المشروعة داخل لبنان وخارجه دون إشراف أو تدخل من الدولة.

وترى الخطيب أن الحزب، الذي تأسس عام 1982، يمارس هيمنته على الدولة اللبنانية من خلال سيطرته على تحالف 8 آذار، بالإضافة إلى البنية السياسية المعيبة وغير العادية في لبنان والتي تسمح للحزب الموالي لإيران بممارسة قوة هائلة داخل البلد.

عقوبات وتعطيل

يتوقع مراقبون أن يسبّب قرار حزب الله -وبدعم من الحلفاء- للبنان أزمة جديدة في حال فرضت الولايات المتحدة عقوبات أو في حال كانت هناك تداعيات سلبية على صعيد ملفات الحكومة والوضعين السياسي والاقتصادي.

ويقول الكاتب والمحلل السياسي اللبناني منير ربيع إن السفينة الإيرانية "قد لا يكون لها تأثير مباشر على عملية تشكيل الحكومة اللبنانية، لكنها قد تؤثر على صعيد مهمة رئيس الوزراء المكلف نجيب ميقاتي وعلاقته بالأميركيين والفرنسيين".

ويضيف ربيع أن السفينة الإيرانية قد تعسّر مهمة ميقاتي الذي يراهن على دعم واشنطن، وقد تجعله هذه التطورات متردداً في تقديم التنازلات لصالح الرئيس ميشال عون حليف حزب الله.

وفي السادس والعشرين من يوليو الماضي كُلف ميقاتي بتشكيل حكومة جديدة خلفا لحكومة تصريف الأعمال التي استقالت بعد ستة أيام على انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس من العام الماضي، ومنذ ذلك الحين يعجز لبنان عن تشكيل حكومة جديدة. وبقي الحريري نحو تسعة أشهر في سجالات وخلافات مع عون حول شكل الحكومة قبل الاعتذار عن تشكيلها.

منير ربيع

السفينة الإيرانية قد تعسّر مهمة ميقاتي الذي يراهن على واشنطن

يقول الباحث والمحلل السياسي اللبناني طارق ترشيشي إن "ميقاتي وعون يدركان أن الوقت ليس في صالحهما؛ ليس فقط من زاوية احتقان الشارع الغاضب عليهما بفعل التأخر المستمر في تأليف الحكومة، وإنما من ناحية منسوب الضغوط الآخذ في الارتفاع ضد الرئيس المكلف من نادي رؤساء الحكومات السابقين وبيئته، وترويج أن رئيس الجمهورية لا يريد شريكا سنيا وأن ما حصل مع مصطفى أديب والحريري سيتكرر مع ميقاتي".

ويرى ترشيشي، في مقال نشرته صحيفة "الجمهورية" اللبنانية، أن "الإشارة التي أعطتها واشنطن من خلال إعلان اهتمامها بإمداد لبنان بالغاز من مصر والكهرباء من الأردن تريد أن تؤكد من خلالها أنها حريصة على الاستقرار اللبناني، ما يعني دعمها لتشكيل حكومة قادرة على قيادة البلد، كذلك دعمها للمساعي الفرنسية التي دخلت مجدداً على خط الدفع لإنهاء الفراغ".

ومن جهته يقول الأستاذ في القانون الدولي بول مرقص إن "استيراد الوقود من إيران دون الحصول على إعفاء خاص من وزارة الخزانة الأميركية قد يضع البلاد تحت خطر العقوبات الأميركية سواء ضد أفراد أو ضد مؤسسات".

ولفت مرقص إلى أن السلطات الأميركية تفرض منذ 2018 عقوبات على كل من يعقد صفقات مع شركات النفط الإيرانية سواء تعلق الأمر بالشراء أو الحيازة أو البيع أو النقل أو التسويق. إلا أن عملية الاستيراد يمكن أن تتمّ دون أي عواقب إذا حصل لبنان على إعفاء خاص من هذه العقوبات وذلك عبر تقديم الدولة اللبنانية طلب إعفاء أو استثناء من قبل وزارة الخزانة الأميركية.